الأنباء
السبت 14 يناير 2017

عاشور يطلب كشفاً بجميع أسماء المراقبين في مكاتب المراقبين الماليين

صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح عن طبيعة الترقيات للوظائف الإشرافية في جهاز المراقبين الماليين.

وفيما يلي نص السؤال:

بدأ جهاز المراقبين الماليين أعماله بعد صدور القانون رقم 23 لسنة 2015 بشأن إنشاء جهاز المراقبين الماليين ولائحته التنفيذية.

ونمى إلى علمنا أن هناك توجها بالجهاز لتجاوز عدد كبير من المراقبين الماليين المستحقين للوظائف الاشرافية بالمخالفة لأحكام قانون الجهاز وأحكام مجلس الخدمة المدنية.

وعليه أرجو إفادتي بالتالي:

1 ـ كشف تفصيلي يوضح فيه جميع أسماء المراقبين الماليين في جميع مكاتب المراقبين الماليين وبيان مسمياتهم الوظيفية وتاريخ تعيينهم وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي.

2 ـ كشف تفصيلي يوضح فيه أسماء من تم اسناد إدارات لهم بالجهاز من المراقبين الماليين مع بيان مسمياتهم الوظيفية وتاريخ تعيينهم وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي لكل شخص وما السند القانوني الذي تم الاستناد اليه لذلك؟

3 ـ ما المسوغ القانوني الذي تم الاستناد اليه في أسناد إدارات بالجهاز لبعض الموظفين من خارج الجهاز؟

4 ـ ما الوصف الوظيفي لكل وظيفة بالجهاز مع بيان شروط شغل تلك الوظيفة وسنوات الخبرة المطلوبة ومعايير التسكين على جدول المرتبات؟

5 ـ ما الشروط المطلوب توافرها لشغل الوظائف الاشرافية بالجهاز؟

علما بأن المراقبين الماليين انتقلوا فعليا من تاريخ صدور القانون ويستحقون شغل الوظائف الاشرافية طبقا لقرارات وتعاميم مجلس الخدمة المدنية.

طالب الحكومة بألا تكون سياستها في معالجة اختلالات الميزانية على حساب المواطن

عبدالله فهاد: تعزيز الجبهة الداخلية بإعادة الجناسي وحل قضية البدون

عبدالله فهاد

«التربية» ترفض منح المعلمات البدون إجازة وضع أو إجازة عدة وفاة الزوج ويجب الإحساس بمعاناة الناس

اعتبر النائب م.عبدالله فهاد أن الكويت تواجه مجموعة من الأخطار الخارجية في ظل الأحداث التي تجري حاليا في الإقليم، مطالبا بتعزيز الجبهة الداخلية وحمايتها قبل التفكير في حماية الحدود من الأخطار الخارجية.

وأضاف فهاد في تصريح صحافي، كثير من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا تأتي ضد تعزيز الجبهة الداخلية وأبرزها هو ملف الجنسية، مستذكرا الحديث الذي دار بين وزير العدل الأسبق حمود زيد الخالد والشيخ سعد العبدالله، عندما قال: «إننا نخشى أن تتخذ الحكومة هذا الإجراء القانوني ويقصد الجنسية وسحبها وتسقطها عن كويتيين من دون محاكم». وبالفعل، قد وقع هذا الاستشراف المستقبلي الذي كان من قبل رجالات الدولة في ذلك الوقت.

وأكد فهاد أن الهوية الوطنية ليست مجالا للمساومة على الإطلاق، وللأسف جاء اليوم الذي تستخدم فيه السلطة هذا الملف استخداما سياسيا للانتقام من خصومها، ولا توجد ضمانات لعدم استخدام هذه الأداة الفاسدة استخداما خاطئا، مضيفا: «إذا كنا نريد حماية وطننا من الأخطار الخارجية يجب علينا أولا تعزيز الجبهة الداخلية من خلال إعادة الجناسي وعدم إطلاق يد السلطة في استخدامها مرة أخرى».

وتابع فهاد: وكذلك يجب أن نشعر بمعاناة الأشخاص الذين ظلموا طوال الفترة الماضية ممن سحبت جناسيهم وسجنوا وتعرضوا للملاحقات من أجل آرائهم، موضحا أن كثيرا من المواطنين توضع عليهم قيود أمنية وملاحظات بسبب آرائهم السياسية، متسائلا: في أي عصر نحن نعيش وبدلا من حماية الحريات نقوم بقمعها، وكيف نحمي وطننا وجبهتنا الداخلية ممزقة.

وزاد، وكذلك يجب علينا الاستعجال في حل قضية البدون الذين يتعرضون لظلم عظيم، لافتا إلى أن وزارات الدولة ترفض منح البدون حقوقهم الإنسانية في الحصول على إجازات مثل سائر الموظفين، مبينا أن وزارة التربية ترفض منح المعلمات البدون إجازة وضع أو إجازة عدة وفاة الزوج، معتبرا أن اللجان المركزية التي توضع لمعالجة قضية البدون أصبحت للتكسب فقط دون الإحساس بمعاناة الناس.

وتساءل فهاد: أين التدابير الأمنية الكفيلة بحماية وطننا، ولم نر أي تصريح من الحكومة بشأن هذه التدابير، وميناء الدوحة شاهد على أكبر عمليات تهريب في البلد من مخدرات وأسلحة من خلال اللنجات الإيرانية، وما زال الميناء قائما ومبانيه متهالكة وتجهيزاته ضعيفة.

جيب المواطن

وفي سياق آخر، دعا فهاد الحكومة ألا تكون سياستها في معالجة الاختلالات في الميزانية ووقف الهدر على حساب جيب المواطن، مطالبا بوقف المساعدات والهبات التي تمنح للجميع خاصة التي لا نرى لها أي فائدة أو أثر على أرض الواقع.

وبشأن تنفيذ الديوان الأميري للكثير من المشاريع الحيوية في البلاد قال، إذا لم تعد هناك ثقة بهذه الحكومة يجب عليها أن ترحل، معتبرا ان الديوان الأميري بهذا الإجراء يعطي رسالة ان هذه الحكومة غير مؤتمنة على مشاريع الدولة.

.. ويستفسر من الصالح عن إعادة تأهيل ميناء الدوحة لمعالجة الاختراقات الأمنية

وجه النائب عبدالله فهاد العنزي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح جاء فيه: يقع ميناء الدوحة بموقع جغرافي مميز إلا أن الإهمال المالي والإداري باتا هما المهيمنان على الميناء، الأمر الذي دفع جهات رقابية إلى المطالبة بإيقاف نشاطه تماما لأنه بات منفذا للاختراق الأمني والتسلل من قبل بعض الدول المجاورة، وهناك عمليات تهريب كبيرة ومنظمة تتم عن طريق ميناء الدوحة فأغلب الضبطيات الجمركية كانت عبارة عن ممنوعات كالمخدرات والحشيش والمواد المسكرة كذلك سجلت الجمارك عمليات تهريب أخرى كمواد غذائية سامة، كما ذكرت السجلات الجمركية عبر ضبط للممنوعات الأخرى كتهريب الطيور والكتب الممنوعة والغريب ان جميعها تتم بسفن صغيرة خشبية بحرية قادمة من إيران ما يشير الى إمكانية تهريب أسلحة او مواد خطرة، فالمنطقة الإقليمية حاليا تعيش أجواء ساخنة كما لا يخفى على أحد. كما ان هذا الميناء أصبح مختص بتهريب أدوية وزارة الصحة المدعومة كذلك المواد التموينية المدعومة ما يشير الى وجود ضعف رقابي حاد.

وكذلك ميناء الدوحة من الناحية الإنشائية قديم ومتهالك ولا يصلح ان يكون ميناء بحريا ولا توجد به أرصفة بحرية بشكل كاف بحيث يكون مهيأ للعمل ولاستقبال السفن الكبيرة، فالموانئ تعد أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي في عدد من الدول، فهناك تجربة لاحدى الدول الآسيوية وهي سنغافورة، حيث أصبحت أحد رموز التطور في هذا الجانب ودولة الكويت مطلة على البحر وتحتاج ان تكون لديها خطة تطويرية في هذا المصدر الحيوي، لذا يجب ان تستفيد الدولة من تجارب غيرها في هذا الصدد، لذا يرجى إفادتنا بالآتي: هل لديكم رغبة في إعادة تأهيل ميناء الدوحة نظرا لتهالك مخازنه وسهولة اختراقه أمنيا خصوصا ان البلاغات الأمنية سجلت الكثير من الاختراقات الأمنية، وإن لم يكن مجديا إعادة التأهيل (لدى الوزارة) فلماذا لا يلغى الميناء منعا لأي اختراق أمني؟ كما حالة تهريب تم ضبطها من قبل الإدارة العامة للجمارك في السنوات الخمس الخيرة؟ وما نوعية الأشياء المهربة؟ ومن أي دولة قادمة؟

ونما إلى علمنا ضياع الإيرادات المالية التي بلغت 18 مليون بسبب تخصيص المؤسسة العامة للموانئ قسيمة لأحدى الشركات التي لم تلتزم بشروط العقد إذ قامت بتأجير مساحة من القسيمة بالباطن، فهل هذا صحيح؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأرقام الصحيحة ومن المتسبب في ذلك؟ وهل تم محاسبته؟

لماذا لم يتم إخطار الشركة التي خصصت لها قسيمة بالإخلاء لمخالفتها شروط العقد وإن كان تم إبلاغها لماذا لم تجبر على الإخلاء؟

وهل يستخدم في عملية التفتيش أجهزة رقابية حديثة؟ يرجى تزويدي بأنواعها؟ وبما ان المباني قديمة ومتهالكة هل هناك خطة لتطوير المباني؟ وهل لدى الوزارة خطة لتطوير الميناء والاستفادة منه كمصدر من مصادر الدخل كتجارب الكثير من دول الجوار وكتجربة دولة سنغافورة نموذجا؟

قدّمت 4 أسئلة إلى وزيري المالية والتربية

الهاشم: ما هدف ضريبة القيمة المضافة وما تأثيرها على الأسعار؟

وجهت النائب صفاء الهاشم 4 أسئلة برلمانية من بينها سؤال الى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح حول مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة و3 أسئلة إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس حول القضايا الإدارية المرفوعة على الهيئة العامة للتطبيقي وحول موظفي الإدارة القانونية في وزارة التربية، وحول جدوى مؤتمر نظمته الهيئة العامة للتطبيقي. وفيما يلي نص السؤال المقدم إلى نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنس الصالح:

نمى إلى علمنا أن وزارة المالية تزمع طرح مناقصة بعنوان (مشروع ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية) بهدف الحصول على الخدمات الاستشارية اللازمة من مكتب استشاري عالمي أو من مكتب استشاري محلي بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية العالمية تحالف عدد من الشركات والتي سترسو عليها المناقصة بغرض إعداد مشروع القانون المذكور واللوائح التنفيذية الخاصة بهما بالإضافة الى الدراسات المطلوبة كافة وتصميم الهيكل التنظيمي وتصميم العمليات الإدارية فضلا عن تنمية الموارد البشرية وإعداد العديد من الدراسات بالإضافة الى التوعية والإعلام وغيرها من الخدمات الاستشارية، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 ـ ما ضريبة القيمة المضافة تعريفها، والشرائح الموجهة لها الضريبة؟

2 ـ ما الذي يميز ضريبة القيمة المضافة عن ضريبة المبيعات؟ وما الفرق بينهما؟ وما ايجابيات تطبيقها؟

3 ـ هل هناك فئات (أفراد أو مؤسسات) سيتم إعفاؤها من دفع ضريبة القيمة المضافة؟

4 ـ ما الهيئات أو المؤسسات التي سيفرض عليها الضريبة؟ وما السلع والخدمات الخاضعة لها؟ وما السلع المعفية منها؟

5 ـ لماذا تقوم الدولة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة وما الهدف من تطبيقها؟ هل سيكون لضريبة القيمة المضافة تأثير على النمو الاقتصادي للكويت؟

6 ـ هل تمت الموافقة على فرض القيمة المضافة في دول الخليج على كل السلع الاستهلاكية والأدوات الثقيلة؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تحديد الدولة وماهية السلع.

7 ـ ما اجراءات الوزارة وتنسيقها مع وزارة التجارة والهيئات للرقابة على السلع في حال فرض الضريبة وللحد من رفع تكلفة مستوى المعيشة؟

8 ـ يرجى تزويدي بكشف احصائية تفصيلية بأعداد الكويتيين وتصنيفهم حسب: متوسط الدخل ومحدود الدخل. وما معايير التصنيف والتقسيم؟

9 ـ يرجى تزويدي بما يفيد دستوريا وقانونيا اعتمادكم قرار ضريبة القيمة المضافة لتكون أحد الايرادات غير النفطية للكويت؟

10 ـ ما طريقة احتساب ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات حاليا حسب مقاييس إدارة الضريبة بوزارة المالية؟

وفيما يلي نص السؤال إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس: نمى إلى علمنا أن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أقامت مؤتمر headinq qlobal، يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

1 ـ هل حقق مؤتمر (headinq qlobal) استراتيجية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟

2 ـ كم كانت تكلفة المؤتمر؟ وما عدد الرعايات المقدمة للمؤتمر؟ وأسماء من تقدم بالرعايات وقيمة كل رعاية؟ يرجى تزويدي بكشف الرعايات.

3 ـ هل تم تطبيق أي من التوصيات المقدمة بنهاية المؤتمر للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

صفاء الهاشم

وجاء نص السؤال الثاني إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس كالتالي:

يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

1 ـ كم عدد الكويتيين في الإدارة القانونية وغير الكويتيين ومسمياتهم الوظيفية؟

2 ـ نمى إلى علمنا أن مدير الإدارة القانونية حصل على بعثة لدراسة الدكتوراه، لذا يرجى افادتنا بالإجراء الإداري الذي تم لحصوله على بعثة، واسم الدولة واسم الجامعة واسم شهادة الدكتوراه الحاصل عليها.

وجاء في السؤال الثالث إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي ما يلي:

يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

1 ـ كم عدد القضايا الإدارية المرفوعة ضد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ والقضايا التي خسرتها وماذا فعلت لتنفيذها؟

2 ـ ما القضايا التي خسرتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ وحجم التعويضات التي تكبدتها الهيئة حتى الآن؟

.. وتسأل عن مشروع وينتر لاند

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء فيه:

مشروع وينتر لاند مشروع تحت رعاية وزارة الشباب بهدف دعم مشاريع الشباب وتسويقها مجانا، إلا أن هيئة الرياضة أسندت إدارة أعمال المشروع إلى شركة قامت بتأجير البوثات في أرض الهيئة وتحصيل إيرادات منهم دون سند قانوني.

لذلك، يرجى التكرم بإفادتي وتزويدي بما يلي:

1ـ لماذا لجأت الهيئة إلى طرح مشروع وينتر لاند بممارسة وليس بمناقصة؟

2ـ لماذا تمت تجزئة مشروع وينتر لاند إلى ثلاث ممارسات ولم يطرح بممارسة واحدة؟

3ـ تزويدي بعقد تأسيس شركة بنسل فينت وقيمة رأس مالها؟

● كشف الترسية وعروض الشركات الثلاث بالتفصيل.

● محضر الترسية مع بيان أسباب استبعاد العرض الأقل سعرا.

● قيمة الدعومات المقدمة من الشركات الداعمة «زين ـ الحمراء ـ بنك بوبيان ـ جراند سينما» وأين تم توريدها؟

● قيمة الايرادات المحصلة من البوثات والمطاعم ومحلات الألعاب ومن قام بتحصيلها؟ وأين تم توريدها؟

4 ـ هل من المتعارف عليه ان يقوم وكيل مساعد بجهة رقابية كديوان المحاسبة بتوجيه كتاب شكر إلى وكيل مساعد بجهة حكومية؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بكشف حالات مماثلة.

من الضروري قيام الوزارة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية لإعادة النظر في أسس ومعايير تسكين الوظائف الإشرافية

«الميزانيات» ناقشت مع الحمود الحساب الختامي لـ «الإعلام»: صرف 169 ألف دينار كمكافآت دون إرفاق المستندات

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الإعلام للسنة المالية 2015/ 2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه، وتبين لها ما يلي:

أولا: تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة

بينت اللجنة أن إحالة الوزارة للعديد من ملاحظاتها إلى لجان التحقيق لتسويتها ومحاسبة المتسببين بها خطوة جيدة، إلا أنها يجب أن تحدد بمدة معنية لإنجاز التحقيقات وإيقاع الجزاءات المناسبة بحق مرتكبيها مع اتخاذ الخطوات التصحيحية في جوانب القصور لتفادي تكرارها مستقبلا. وأوضح الوزير أنه تم أخذ توجيهات الجهات الرقابية فيما يتعلق بتفعيل إدارة التدقيق الداخلي وتوفير كل احتياجاتها وأن تطورها المهني بحاجة إلى بعض الوقت.

ثانيا: إيجاد توازن بين المصروفات والإيرادات.

وأشادت اللجنة بالجهود المميزة لوزارة الاعلام اجتماعيا وثقافيا إلا أنه يجب بذل المزيد من الجهود لتنمية الإيرادات وخلق نوع من التوازن النسبي مع ما يصرف، حيث بلغت مصروفات قطاعي الإذاعة والتلفزيون ما يقارب 102 مليون دينار، في حين أن الإيرادات المحققة منهما 1٪ فقط، وهو ما يستدعي إعادة النظر بسياسات استقطاب العملاء ولاسيما أن الوزارة تمتلك من الخبرات البشرية والفنية ما يمكنها من ذلك.

كما ينبغي إعادة النظر بنوعية الخدمات الإعلامية المقدمة من قبل الوزارة لزيادة نصيبها مما تنفقه الجهات الحكومية المختلفة على خدماتها الإعلامية من برامج تلفزيونية وإذاعية وإعلانية ودعائية وإصدار المجلات ترشيدا للانفاق الحكومي في هذا الجانب، حيث صرفت الوزارات والإدارات الحكومية نحو 38 مليون دينار ولم يتجاوز نصيب الوزارة منها 3 ملايين دينار.

كما وجهت اللجنة بضرورة التحقيق فيما يتعلق بطباعة أعداد كبيرة جدا من مجلة العربي لم تستهلك وفوق الحاجة السوقية للتوزيع الفعلي لها، والاهتمام بتطوير موقع المجلة الالكتروني مع الحفاظ على الطباعة الورقية لها لما تمثله من قيمة تراثية وأدبية للكويت.

ثالثا: ارتفاع تكلفة المشاريع الإنشائية

وأفادت الوزارة بتدني نسبة إنجازها لأحد مشاريعها بسبب عدم كفاية الاعتمادات المالية المرصودة له حيث ارتفعت تكلفته لأكثر من 800 ألف دينار، في حين أن المبلغ المرصود له مليون ومائتي ألف دينار فقط (1,200,000 دينار) وكانت هذه الزيادة عائدة إلى ارتفاع أسعار الوقود التي تمت مؤخرا، وهذه الملاحظة جديرة بمتابعتها من قبل مجلس الوزراء لتدارس تداعيات ارتفاع أسعار الوقود وتأثيرها على تكاليف المشاريع الإنشائية.

رابعا: ضبط شؤون التوظف والمكافآت

ولابد من وجود لائحة منظمة وواضحة ومحددة بسقف أعلى لعملية صرف مكافآت ضيوف وزارة الإعلام، ولاسيما أنه قد تم صرف 169 ألف دينار كمكافآت لهم دون إرفاق المستندات الدالة على ذلك وفق ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة.

ويجب الالتزام باللوائح المنظمة الخاصة بإعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية وغيرها من أعداد العاملين وتخصصاتهم وتحديد سقف معين لهم بما يحقق العدالة للجميع وتكافؤ الفرص، حيث يفيد ديوان المحاسبة باستمرارية الوزارة بإسناد وظائف إعلامية كمعد برامج أو مقدم برامج أو مخرج لغير المختصين إعلاميا بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية.

ومن الضروري قيام الوزارة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية لإعادة النظر في أسس ومعايير تسكين الوظائف الإشرافية لديها وذلك من خلال تقليل عنصر (المقابلة الشخصية) والذي يستحوذ على 60٪ من معايير قبول للمترشحين وتقليله إلى حدود ضيقة جدا بما لا يجاوز 10٪ لضمان تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتفاديا لتكرار مآخذ شابت جهات سابقة وهو ما سيساعد في إنهاء مسألة اللغط التي قد تثار بخصوص التعيين.